



مجلة آفاق للبحوث والدراسات

دورية سداسية دولية محكمة
تصدر عن المركز الجامعي إيزي - الجزائر

جانفي 2023



مجلة آفاق للبحوث والدراسات

مجلة علمية سداسية دولية محكمة

تصدر عن المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار

إيليزي - الجزائر

ISSN :2602-6546

EISSN :2716-9030



الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. بوبكر موسى – مدير المركز الجامعي إيليزي

مدير ورئيس تحرير المجلة: د. محمد الشريف الأمين

مدير مساعد: د. بن حامد عبد الغني

نائب رئيس التحرير ورئيس لجنة القراءة: د. ستي سيد أحمد

مدير النشر الإلكتروني: د. شين خثير

أعضاء هيئة التحرير

د. بن قردي أمين – المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

د. بن رغدة عبد المجيد- المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

د. بن الضب عبد الله - المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

أعضاء لجنة القراءة:

أ.د عبد الرزاق بن الزاوي – جامعة بسكرة

د. شريفي جلول – جامعة سعيدة

د. بوفاتح بلقاسم – المركز الجامعي أفلو

د. عتيق عائشة – جامعة مستغانم

د. تلمساني حنان – جامعة تلمسان

د. خلفي اسمهان – جامعة باتنة

د. قطاف تمام عبد الحق -المركز الجامعي إيليزي

اللجنة العلمية

- أ.د صوار يوسف – جامعة سعيدة
أ.د عدالة العجال – جامعة مستغانم
أ.د عبد المجيد قدي -جامعة الجزائر 3
أ.د ابراهيم بختي - جامعة ورقلة
أ.د أسامة دفرور - جامعة أدرار
أ.د جلال حاتم - الإمارات العربية المتحدة
أ.د عبد النور عمراني قمار - جامعة وهران
أ.د عبد الرزاق بن الزاوي – جامعة بسكرة
أ.د خنشور جمال – جامعة بسكرة
أ.د ذياب زقاي – جامعة سعيدة
أ.د عزيز سامية –جامعة بسكرة
أ.د كرزابي عبد اللطيف – جامعة تلمسان
أ.د بوقلقول الهادي – جامعة عنابة
أ.د الياس ميدون - المركز الجامعي ايليزي
أ.د بن سعيد محمد – جامعة سيدي بلعباس
أ.د بن حميدة محمد – جامعة سعيدة
أ.د عبد المجيد عيساني - جامعة ورقلة
أ.د الياس بن ساسي - جامعة ورقلة
أ.د غريب بولرباح - جامعة ورقلة
أ.د محمد زرقون - جامعة ورقلة
أ.د بن تامر كلثوم –جامعة برج بوعريرج
د. طواهر عبد الجليل - جامعة ورقلة

- د. عيساني طه - جامعة باتنة
- د. رضوان شافو جامعة الوادي.
- د. فقيه فاطمة الزهراء - جامعة تلمسان
- د. براهيمى ضياء الدين - المركز الجامعي ايليزي
- د. قرني عبد العزيز - جامعة عنابة
- د. حكيم نشاد - المركز الجامعي البيض
- د. زحاف صونيا - جامعة تبسة
- د. بن الصغير فاطمة الزهراء - جامعة تبسة
- د. زواتيني عبد العزيز - جامعة البويرة
- د. سعيد زيوش - المركز الجامعي بركة
- د. شلالى الطاهر حسام الدين - المركز الجامعي أفلو
- د. عمار بن عيشي - جامعة بسكرة
- د. قياس مفتاح - المركز الجامعي إيليزي
- د. براج سعيد - جامعة المسيلة
- د. حمداوي عمر - جامعة ورقلة
- د. زعدي محمد جلول - جامعة البويرة
- د. كواشي مراد - جامعة خنشلة
- د. عبيدي فتيحة - جامعة غرداية
- د. حواس عبد الرزاق - جامعة الوادي
- د. مسعودي هشام - جامعة المسيلة
- د. ياسين لعميري - جامعة البويرة
- د. بن هبري عبد الحكيم - جامعة الجزائر
- د. يزيد قادة - جامعة سعيدة
- د. طلحة عبد القادر - جامعة سعيدة
- د- النوعي عبد القادر - جامعة الأغواط
- د- بن عزوزي محمد - جامعة الأغواط

- د. بن تفات عبد الحق – جامعة ورقلة
- د. محمد الشريف الأمين – المركز الجامعي ايليزي
- د. بن قردي أمين – المركز الجامعي ايليزي
- د. إسامة محمد أمين – جامعة التكوين المتواصل
- د. بن ساسي محمد فؤاد -المركز الجامعي ايليزي
- د. صادقي عباس – المركز الجامعي ايليزي
- د. بن لحبيب محسن – جامعة ورقلة
- د. العمري خالد -المركز الجامعي ايليزي
- د. محمد قوجيل – جامعة ورقلة
- د. محمد هاني – جامعة البويرة
- د. بن دهيبة مريم – جامعة تلمسان
- د. بن عيسى ليلى – جامعة بسكرة
- د. مونير بن حاح – جامعة سطيف
- د. جبلي فاتح – جامعة تبسة
- د. بلحسيني وردة – جامعة ورقلة
- د. بن رعدة عبد المجيد – المركز الجامعي ايليزي
- د. بابا عربي مسلم – جامعة ورقلة
- د. كراش براهيم – جامعة ورقلة
- د. ستي سيد أحمد – المركز الجامعي ايليزي
- د. بن الضب عبد الله – المركز الجامعي ايليزي
- د. مرخوفي مولود –المركز الجامعي ايليزي
- د. شين خثير – المركز الجامعي ايليزي
- د. عياشي الأخضر – المركز الجامعي ايليزي
- د. ببة إيمان – المركز الجامعي ايليزي
- د. صلوح محمد العيد – المركز الجامعي ايليزي
- د. ذيب حسين – المركز الجامعي ايليزي
- د. عريشة فاروق – المركز الجامعي ايليزي

- د. عبدو علي الطاهر - المركز الجامعي إيليزي
د. طويل آسيا - جامعة البليدة 2
د. بدر اوي شهيناز - جامعة تلمسان
د. بهتون نصر الدين - جامعة خنشلة
د. حميدة مختار - جامعة الجلفة
د. شريفي جلول - جامعة سعيدة
د. عتيق عائشة - جامعة مستغانم
د. بوفاتح بلقاسم - المركز الجامعي أفلو
د. تلمساني حنان - جامعة تلمسان
د. خلفي اسمهان - جامعة باتنة
د. غوثي محمد - جامعة سعيدة
د. عتيق خديجة - جامعة سعيدة
د. غربي صباح - المركز الجامعي عين تموشنت
د. عبة فريد - جامعة بسكرة
مراس محمد - المدرسة الوطنية وهران
مسعودي هشام - جامعة المسيلة
ذيب فهيمة - جامعة الجزائر 2
بومدين مخلوف - جامعة المسيلة
بوقنور إسماعيل - جامعة قلمة
بوزورين فيروز - جامعة سطيف
بن قسمية فريد - جامعة بجاية
بن عزوزي محمد - مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط
حايد زهية - المدرسة العليا للإدارة تلمسان

خلية الإعلام الآلي

خلفي بشير

د. مسيخ شعيب



تقديم المجلة

مجلة "آفاق للبحوث والدراسات" هي مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومجانية. تصدر عن المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-ايليزي الجزائر. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها للمساهمة بأعمالهم العلمية المتسمة بالجودة والأصالة والمحبرة بإحدى اللغتين العربية والإنجليزية والتي لم يسبق نشرها. تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه وذلك بهدف تعميم نشر المعرفة والاطلاع على البحوث الجديدة والجادة، وكذا ربط التواصل بين الباحثين، كما تهدف المجلة إلى إتاحة الاطلاع على البحوث والدراسات لأكبر عدد ممكن من الباحثين عبر إصداراتها المطبوعة والالكترونية، وهي تهتم بميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاجتماعية.

المراسلات والاشتراك: مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي - 33000، الجزائر

الفاكس: 00213 29 418011

البريد الالكتروني: Review-afaq@cuillizi.dz

الرابط على المنصة الالكترونية للمجلات العلمية (ASJP)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/665>

قواعد وشروط النشر

أ. الشروط العامة:

1. تحرير الورقة البحثية بأحد اللغتين العربية او الإنجليزية مع تقديم ملخصين أحدهما بلغة التأليف، والآخر باللغة السالفة الذكر في حدود 10 أسطر لكل ملخص، مرفقة بكلمات مفتاحية لا يتجاوز عددها 5 كلمات؛
2. لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول؛
3. على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع؛
4. أن تعد الورقة البحثية بعناية وأن تكون موثقة جيدا بالمصادر العلمية مع الالتزام بالقواعد المنهجية والتحليل العلمي؛
5. كتابة الهوامش أوتوماتيكيا بالاعتماد على أسلوب (APA)؛
6. تعطى الأولوية في النشر للدراسات التطبيقية، كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول الكتب الجديدة والتعريف بها؛
7. يعبر مضمون الورقة العلمية عن آراء أصحابها ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة.

ب. الشروط التقنية للتحضير:

1. يشترط أن يكون المقال مكتوبا ببرنامج Microsoft Word وفق القالب المتاح على

عنوان المجلة في منصة ASJP:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/665>

2. تدوين المراجع يكون أوتوماتيكيا في آخر المقال وباعتماد أسلوب (APA)

3. ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في مجلة "مجلة آفاق للبحوث والدراسات"

الاطلاع على المحاور التالية: "تعليمات المؤلف" و "دليل المؤلف" لمساحتنا المحجوزة على

منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP.

المراسلات والاشتراك: مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي - 33000، الجزائر

الفاكس: 00213 29 418011

البريد الإلكتروني: Review-afaq@cuillizi.dz

الرابط على المنصة الإلكترونية للمجلات العلمية (ASJP)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/665>

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ين)	عنوان المقال
1	Muhammad Gabr Al-Said Abdu-Allah Gameel (Al-Madinah International University, Cairo (Egypt)) Samia AZIEZ (University of Biskra (Algeria))	Comprehensive Evaluation of Learners as an Approach to Improve the Outcomes of e-Learning (a Suggested Proposal)
18	Aicha LACHEHEB (Laboratory of Social Development and Society service, University of El- Oued (Algeria)) Bakhta BENFARDJALLAH University of El-Oued (Algeria))	The reality of health services in the hospital institution in light of the adoption of modern communication technologies. A field study in the ophthalmology hospital in El-Oued (Algeria-Cuba friendship) and the Cancer Control Center in El-Oued
36	KHEDIR Soufiane (University of El- Oued (Algeria)) MESSAOUDI Ali (University Center of Illizi (Ageria))	Monetary policy and inflation targeting policy Standard study on the situation of Algeria (1990-2020)
54	MESSAH ouafae (University of Medea (Algeria)) BESSACHI houda (University of Medea (Algeria))	The reality of Islamic microfinance in the Bangladesh Islamic Bank
64	BOUSBAA Hana (LFIEGE Laboratory, Badjy Mokhtar University, Annaba (Algeria))	The Relationship between Financial Performance and Firm Sustainable Growth: Evidence from Algerian Companies
81	SLAAOUTI Hanane (University of Blida 2(Algeria))	The role of e-tourism in activating the tourism sector in Algeria via websites
91	AOUETTA Sara (Lab M.A.G.I.P.O, High School of Commerce, (Algeria)) DERGHOUM Mahfoud (Lab M.A.G.I.P.O, High School of Commerce, (Algeria))	Towards a sustainable supply chain management: integration of the CSR approach in inter-companies relations (subcontracting)
104	خنير شين (مختبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر))	دور أبعاد الكلمة المنطوقة الالكترونية في إبراز شخصية العلامة التجارية " دراسة تطبيقية لعينة من زبائن العلامة التجارية Apple بالجزائر"

118	عتيق خديجة (جامعة الطاهر مولاي سعيدة (الجزائر)) عتيق عائشة (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر))	أثر أبعاد جودة المواقع الالكترونية على رضا العملاء "دراسة موقع جوميا JUMIA"
134	مهري عبد المالك (جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)) بن صغير فاطمة الزهرة (جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر))	أثر تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للتسويق على تعزيز الولاء للعلامة التجارية في قطاع الاتصالات بالجزائر "دراسة ميدانية على عينة من شركات (موبليس، جيزي، أوريدو)"
152	ط.د بن وريدة حمزة (مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة المركز الجامعي ميله (الجزائر)) كروش صلاح الدين (مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة المركز الجامعي ميله (الجزائر))	توجه الطلبة نحو ريادة الأعمال من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة ميدانية لطلبة الماستر إدارة أعمال بالمركز الجامعي ميله
171	مروة حميدي (مخبر (LARIEF)، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)) محمد مولود بلعيد (مخبر (LARIEF)، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر))	قياس مدى تطبيق الذكاء التنافسي في شركات التأمين الجزائرية "دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين caar - عنابة -"
186	مرسي غصن البان حواء (جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)) درناني إيمان (جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر))	دور المنتجات الدوائية الجديدة في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الصيدلانية "دراسة حالة مجمع صيدال - وحدة الإنتاج عنابة -"
202	ط.د عثمان بلال (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)) عبد الله بن الضب (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر))	دور التحسين المستمر كمرتكز للإدارة الرشيقة في تطوير أداء العاملين -دراسة عينة من عمال شركة إنتاج الكهرباء والطاقات المتجددة وحدة إيليزي-

221	فلاق نورالدين (جامعة حسيبة ب بوعلی الشلف (الجزائر))	دور التنبؤ المالي في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة المباني الصناعية والنحاسية
233	دعاس محمد الشريف (مخبر الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)) بوشنقر إيمان (مخبر الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر))	أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس -
251	وليد شادلي (مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية، جامعة خنشلة (الجزائر)) شامية بن عباس (جامعة خنشلة (الجزائر))	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق نقل حضري مستدام بالجزائر
272	ط.د عبد الباسط ميدون (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)) محمد مكاي (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر))	دور الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية - استطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين-
295	عبد الغفار غطاس (جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج (الجزائر))	العلاقة السببية بين البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (2000-2019) باستخدام منهجية تايدل (TYDL)
314	ط.د حبار عماد الدين (جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف (الجزائر)) د. متناوي محمد (جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف (الجزائر))	الصناعة المالية الإسلامية: الواقع والعوائق والآفاق
332	ط.د محمد حسين (مخبر إتمام، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)) ط.د بن جيلالي مختار (مخبر إتمام، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر))	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والطلب على المشتقات النفطية في النمو الاقتصادي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (1990-2019)

348	العمودي محمد الطاهر (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر))	رسكلة النفايات المنزلية كمدخل للتنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر -فرنسا
367	عبد الوهاب مبروح (جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر))	السلوك القيادي: الاهتمام بالعمل أم الاهتمام بالعاملين؟ "المؤسسة الوطنية سوناريك -وحدة فرجيوة- نموذجاً"
382	أحباب فضيلة (جامعة الجزائر 2 (الجزائر)) تعوينات علي (جامعة الجزائر 2 (الجزائر))	أثر الازدواجية اللغوية على مردودية العمال "دراسة استطلاعية بالمديرية العامة لقطاع بشراقة (الجزائر العاصمة)"
397	أحلام مرابط (جامعة الجزائر 3 (الجزائر))	تمثلات المخاطر بين التراث السوسولوجي والخلفية الثقافية
408	رزقاني عامر (مخبر البحوث النفسية والتربوية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)) منصوري زواوي (مخبر البحوث النفسية والتربوية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر))	العلاج المعرفي السلوكي وأهم تقنياته في التخفيف من حدة السلوك التنمري
424	ارفيس علي (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (الجزائر))	المدينة الفاضلة من منظور ابن رشد
442	مریم لنصاري (جامعة باتنة 01 (الجزائر)) لوشن حسين (جامعة باتنة 01 (الجزائر))	مهنة التطبيب بين الشعبي والرسمي... في ظل التفسيرات السوسيو ثقافية (قراءة سوسيوثقافية تنظيمية)
456	لغرس سوهيلة (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر))	التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر (حسن البنا وعباس محمود العقاد كنموذج)
470	فاطمة الزهراء بن ماضي (جامعة الجزائر 2 (الجزائر))	التحولات البيوتكنولوجية وأثرها على مستقبل الإنسان عند فرانسيس فوكوياما
484	فاروق عريشة (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر))	خصوصية إبراء الاختراعات الناجمة عن الهندسة الوراثية

496	العمرى خالد (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر))	دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر (جميعيات حماية البيئة أمودجا)
506	عبدو علي الطاهر (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)) تالوم حمدة (جامعة الجزيرة بالخرطوم (السودان))	إمكانات الجزائر الطاقوية المتجددة وفق التشريع الجزائري
522	مصطفى زغبشي (المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)) خليل سلطاني (جامعة الحاج لخضر 01- باتنة (الجزائر))	مرونة الحكم الراشد وتعدد مجالات استخدامه بين الاقتصاد، السياسة والقانون
539	بن ساسي محمد فؤاد (مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)) مفصل يوسف (جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر))	الإبلاغ عن جرائم الفساد، بين الحماية والتجريم
553	بوخاري مصطفى أمين (المركز الجامعي إيليزي (الجزائر))	المؤسسات الصيدلانية الصغيرة والمتوسطة والنظام القانوني لعملية استرداد الدواء
568	سويلم محمد (جامعة غرداية (الجزائر)) محي الدين علي (جامعة غرداية (الجزائر))	الإفراج المشروط كآلية مستحدثة لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في التشريع الجزائري
585	علي دحامنية (جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)) نرمين خمار (جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر))	أحكام قسمة المهياة في التشريع الجزائري
604	عيساني طه (جامعة ورقلة (الجزائر)) عبد الله فوزية (جامعة الجزائر 1 (الجزائر))	النشر الإلكتروني كآلية لحماية المصنفات الرقمية



مجلة آفاق للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة ومصنفه (صف ج) تصدر عن المركز

الجامعي الشيخ المقاوم أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)

EISSN :2716-9030

ISSN :2602-6546



إيليزي في 01 فيفري 2023

الرقم 2023/027 / م آ ب د / م ج إ

شهادة نشر

يشهد السيد رئيس التحرير أن الباحث:

أرفيس علي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (الجزائر)

قد نشر مقالا بعنوان:

"المدينة الفاضلة من منظور ابن رشد"

بالمجلة في المجلد 06، العدد 01 (جانفي 2023).

سلمت هذه الشهادة للمعني لاستعمالها فيما يسمح به القانون.



رئيس التحرير

رئيس التحرير

د. محمد الشريف الأمين

المراسلات والاشتراك: مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي - 33000، الجزائر

البريد الإلكتروني: Review-afaq@cuillizi.dz

الرابط على المنصة الإلكترونية للمجلات العلمية (ASJP)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/665>

المدينة الفاضلة من منظور ابن رشد

The virtuous city from Ibn Rushd's perspective

ارفيس علي

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (الجزائر)، socrates1971dz@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/01/31

تاريخ القبول: 2022/12/25

تاريخ الاستلام: 2022/03/15

ملخص:

إن الهدف من البحث هو إبراز فلسفة ابن رشد السياسية ودوره الإصلاحية في تغيير أوضاع المجتمع الإسلامي بصفة عامة والمجتمع الأندلسي بصفة خاصة، وذلك من خلال موقفه النقدي من نظام الحكم وإدانتها لاستبداد الحكام وطغيانهم وتسلطهم، ومن نتائج البحث أن قراءة ابن رشد لواقع المجتمعات الإسلامية بصفة عامة والمجتمع الأندلسي بصفة خاصة جعله يركز في فلسفته السياسية على الحاكم، لأنه بمثابة الأساس الذي تقوم عليه الدولة، فإذا كان هذا الحاكم صالحاً، وتوافرت فيه جملة شروط الحاكم الصالح كانت الدولة صالحة، ونجحت في تحقيق أهدافها وغاياتها. بالإضافة إلى أن السياسة أو الحكومة الناجحة عند ابن رشد هي التي تتأسس على الأخلاق، فالأخلاق هي المقوم الجوهري للدولة، ونجاح أي نظام سياسي مرتبط بمدى التزامه بالفضائل الأخلاقية.

كلمات مفتاحية: فلسفة سياسة، إصلاح، حاكم، حكومة، أخلاق.

Abstract:

The aim of the research is to highlight Ibn Rushd's political philosophy and his reformist role in changing the conditions of Islamic society in general and Andalusian society in particular, through his critical stance on the ruling system and his condemnation of the tyranny, tyranny and domination of rulers, and one of the results of the research is that Ibn Rushd's reading of the reality of Islamic societies in general And Andalusian society in particular made it focus in its political philosophy on the ruler, because he is the basis on which the state is based. In addition to the fact that successful politics or government according to Ibn Rushd is based on morals, ethics is the essential component of the state, and the success of any political system is linked to the extent of its commitment to moral virtues.

Keywords: Philosophy politics, reform, ruler, government, morals

1. مقدمة :

مما لا شك فيه أن الفلسفة السياسية منذ نشأتها لم تكن منفصلة عن مشكلات الواقع، وأن جميع فلاسفة السياسة كانوا مرتبطين بواقعهم الاجتماعي والسياسي، فكان اهتمامهم هو العمل على تشخيص أمراض مجتمعاتهم ووصف الحلول الخاصة بعلاجها مستعينين في ذلك بالمبادئ العقلية التي تساعدهم في الحكم على الأحداث وتنظيمها، ولهذا يقال: «الفلسفة السياسية تزدهر عندما ينتاب الدولة سقم أو أمراض، فيأتي الفلاسفة ويحملون أنفسهم مهمة الأطباء من حيث التشخيص ووصف العلاج» (مطر، 1995، صفحة 05)

ففي العصر اليوناني كان أفلاطون قد عاش في عصر: «امتلاً بالاضطرابات السياسية وحفل بالصراع الحربي الذي احتدم في حرب أهلية بين مدينتي أثينا وأسبرطة، الأمر الذي أسرع بالقضاء على الحضارة اليونانية. ولم تسلم الحياة الداخلية من الصراع بين الأحزاب المتنافسة على الحكم» (مطر، 1995، صفحة 13)

كما شهدت الفترة التي عاش فيها أفلاطون هزيمة: «أثينا في حرب البولوبونيز في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، كما شهد إعدام أستاذه سقراط على يد الحكام الديمقراطيين الأثينيين، فأثرت تلك الأحداث تأثيراً فاجعاً على وجدانه، فكرس بقية سنوات حياته لتجديد الروح الأثيني، وإفراز فكر سياسي قمين بتوجيه حياة الأثينيين في المسار الصحيح» (أحمد، 2010، صفحة 59)

وهذا ما دفعه لأن يعيد التفكير في النظم السياسية السائدة وعلى رأسها الديمقراطية، وأن يعبر عن نتائج هذا التفكير في كتابات فلسفية نظرية، وقد كان هذا هو: «الدرس الذي وعاه أفلاطون من تجربة سقراط. ولم يفقد الأمل في الإصلاح السياسي، لكن من خلال الدرس الفلسفي والتعليم الأكاديمي للصفوة، ومن جانب آخر من خلال محاولة إقناع بعض القادة السياسيين بالاستفادة من التحليلات الفلسفية لمعنى الحكم والنظام السياسي الأمثل» (النشار، 1999، صفحة 12، 13)

وإذا ما انتقلنا من المجتمع اليوناني إلى المجتمع الإسلامي، نجد كذلك تأثير الحياة السياسية على فكر فلاسفة الإسلام، ومن أبرز هؤلاء الفارابي الذي عانى في عهده هو الآخر من فساد الحكم العباسي، حيث شهد: «الصراع والتطرف الفكري والمذهبي والسياسي والإلحاد والزندقة، مما كان له تأثيره على إنتاجه الفكري، فجعله هو الآخر يحلم بمدينة فاضلة على نمط مدينة أفلاطون، يعيش فيها الناس جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات» (أحمد، 2005، صفحة 24)

ولم يختلف عصر ابن رشد عن عصر أفلاطون أو الفارابي، لأن الظلم والقهر والاستبداد من جانب أنظمة الحكم مستمر، فقد عاش في: «عصر سادت فيه وحدانية التسلط والطغيان في ظل الدولة الموحدية والتي نشأت في بدايتها نشأة قوية وعادلة حسب الشريعة، لكن سرعان ما تبدلت الأحوال، فساد التعصب والاضطهاد الديني والقسوة وعدم التسامح» (أحمد ا.، 2005، صفحة 25)

ونتيجة لهذا الفساد والاستبداد والطغيان، اتخذ ابن رشد موقفا نقديا ومعارضاً، واستنكر ظلم وطغيان واستبداد الحكام، كما انتقد أنظمة وأساليب الحكم في عصره، وذلك من خلال كتابه: (الضروري في السياسة).

والهدف من البحث هو إبراز فلسفة ابن رشد السياسية ودوره الإصلاحية في تغيير أوضاع المجتمع الإسلامي بصفة عامة والمجتمع الأندلسي بصفة خاصة، وذلك من خلال موقفه النقدي من نظام الحكم وإدانته لاستبداد الحكام وطغيانهم وتسلطهم.

وتكمن أهمية الموضوع لكون أن الظروف التي عاشها ابن رشد من ظلم وقهر واستبداد الحكام، هي نفس الظروف التي تعيشها بعض المجتمعات العربية والإسلامية في وقتنا الراهن من استبداد وظلم أنظمتها الحاكمة. وهذا ما جعل ابن رشد يتخذ موقفا نقديا ومعارضاً لأنظمة الحكم الاستبدادية في المجتمع الإسلامي بصفة عامة والمجتمع الأندلسي بصفة خاصة.

وقد اعتمدت على المنهج التحليلي، وهذا من منطلق القيام بعملية وصف وعرض وتحليل فكر ابن رشد الإصلاحية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت الجانب السياسي في فلسفة ابن رشد: كتاب: (الخطاب السياسي عند ابن رشد) لـ: الصاوي الصاوي أحمد، وكتاب: (المدينة والسياسة، دراسة في "الضروري في السياسة" لابن رشد) لـ: عبد القادر بوعرفة.

وما دامت الفلسفة السياسية غير منفصلة عن مشكلات المجتمع، وجميع فلاسفة السياسة مرتبطين بواقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فإن ابن رشد هو الآخر كان مرتبطاً بواقع مجتمعه، حيث حاول القيام بعملية إصلاح أحوال المجتمع الأندلسي، ومعالجة مشكلاته من خلال نقده ومعارضته لاستبداد أنظمة الحكم وطغيانها. هذا ما يجعلنا نتساءل: ما هو المقصود بالفلسفة السياسية؟ وكيف كانت طبيعة نظام الحكم السياسي الأمثل في فكر ابن رشد؟

2. مفهوم الفلسفة السياسية:

الفلسفة السياسية هي ذلك الفرع من الفلسفة الذي يعني: «اكتشاف الحكمة والحقيقة المتعلقة بالمبادئ الأصولية للحياة السياسية، ومعرفة علاقات هذه المبادئ بعضها ببعض، وعلاقات المبادئ السياسية بمبادئ الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية» (أحمد م.، 2010، صفحة 40) أو بتعريف آخر هي ذلك الفرع من الفلسفة الذي يعني: «دراسة كيفية تحقيق أكبر قدر من العدالة والحكمة في المجتمعات السياسية... وبالتالي فهي تبحث في كيفية التوافق بين القوة والحكمة العقلية في المجتمعات السياسية أو بعبارة أخرى تبحث في كيفية إخضاع القوة للعقل والحكمة في هذه المجتمعات» (النشار، 1999، صفحة 19 ، 20)

ويقدم لنا العالم السياسي الهندي فارما تعريفا دقيقا للفلسفة السياسية حيث يرى أنها: «توليد وتركيب الآراء، والمعلومات، والتأملات، والبداهيات، والافتراضات، والقواعد، والتعميمات المتصلة بتوزيع واستخدام القوة في المجتمع» (أحمد م.، 2010، صفحة 40 ، 41)

1.2 الفرق بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة: من أبرز ما تتميز به الفلسفة السياسية عن علم السياسة، هو أن الفلسفة السياسية تدرس ما يجب أن يكون على عكس علم السياسة الذي يدرس ما هو كائن، وذلك لكون أن: «الفلسفة السياسية في طبيعتها الأصلية ذات طابع معياري يبحث فيما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين البشر، حاكم ومحكوم داخل المجتمع السياسي، وبحث فيما ينبغي أن يحكم هذه العلاقة من قوانين. بينما تركز العلوم السياسية على وصف ما هو كائن في هذه المجتمعات السياسية وبحث أشكال السلطة القائمة والبحث في أفضل أنواعها ومدى ملائمة هذه الأنواع للظروف السياسية والاقتصادية والبيئية التي يعيشها البشر في مجتمع بعينه» (النشار، 1999، صفحة 22)

والفلسفة السياسية بما هي ذات طابع معياري تبحث فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهي تحاول : « الارتقاء بالقيم السياسية في المجتمعات الإنسانية... وتؤكد على ضرورة توافر قيم الحرية والعدل والمساواة والإخاء بين البشر في ظل أي نوع من السلطة السياسية، فليس مهما شكل الحكومة في أي دولة من الدول، وإنما المهم في نظر الفيلسوف هو مدى تحقق هذه القيم السياسية الأخلاقية العليا في ظل هذا النوع أو ذاك من أنواع الحكومة أو السلطة السياسية » (النشار، 1999، صفحة 22 ، 23)

2.2 الفرق بين الفلسفة السياسية والفكر السياسي: يكاد يضيق الاختلاف بين الفلسفة السياسية والفكر السياسي إلى حد التداخل ما بين طبيعة ومجال كل منهما، فإذا كانت: «الفلسفة السياسية تعتمد على التحليل العقلي في المقام الأول، إلا أن الفكر السياسي يتسع لأكثر من ذلك، إذ يشمل الاعتماد على مصادر معرفية أخرى من بينها الوحي السماوي، والمسلمات التقليدية الاجتماعية، والمباحث العلمية التجريبية. ومن المفكرين السياسيين من يخوض في القضايا ذاتها التي يخوض فيها الفلاسفة السياسيون، إلا أن هؤلاء المفكرين يمزجون التعاليم الدينية مع النظريات العقلية، مع تجارب المجتمعات البشرية، مع المباحث العلمية التجريبية، ليقدموا لنا من خلاصة ذلك فكرا أكثر رحابة ومرونة وتماشيا مع الواقع الإنساني الذي اهتموا بوضع الحلول المثلى لمعضلاته» (أحمد م.، 2010، صفحة 44)

3. حياة ابن رشد السياسية:

هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، المولود في قرطبة سنة 520هـ / 1126م. وكانت قرطبة في ذلك العصر من أهم مراكز العلم والحضارة في الإسلام. نشأ ابن رشد في بيت علم ودين: «فهو من أسرة ذات نفوذ علمي كبير، وسultan قضائي ملحوظ، فقد كان جده لأبيه قاضيا لقرطبة، كما كان من كبار فقهاء المذهب المالكي، وهو المذهب السائد في بلاد المغرب والأندلس، واشتغل كذلك بالسياسة والشؤون العامة» (رشد، 1983، صفحة 05)

وقد أقبل ابن رشد منذ صغره على طلب العلم، وكان يحذوه شغف كبير للاستزادة و متابعة القراءة والدروس، وسمع به عبد المؤمن الموحي الذي خلف ابن تومرت، فدعاه إلى مراکش واستعان به في انشاء المدارس ومعاهد العلم وتنظيمها، وبعد ذلك اتصل ابن رشد بأبي يعقوب يوسف، وهو الذي خلف أباه عبد المؤمن على دولة الموحدين في مراکش، ففي: « سنة 1169 قدمه (ابن طفيل) إلى السلطان المستنير (أبي يعقوب يوسف) الذي كلفه بوضع الشروح والتفاسير على مؤلفات (أرسطو) حتى تستقيم عبارتها وتبرأ مما لحقها من عيوب الترجمة وأخطاء الشراح والمفسرين» (رشد، 1983، صفحة 06)

وفي خلال هذه الفترة وأثناء صلته بأبي يعقوب، عكف ابن رشد على تلخيص كتب أرسطو وتفسيرها وتوصل إلى تلخيصها من شوائب الأفلاطونية المحدثة، ثم ما لبث أن تولى ابن رشد: «منصب القضاء في مدينة اشبيلية أولا سنة 1169م، ثم أصبح قاضي القضاة بقرطبة في سنة 1171م» (رشد، 1983، صفحة 06)

وظل ابن رشد محتفظاً بمكانته الممتازة لدى أبي يوسف الملقب بالمنصور والذي خلف أباه (أبا يعقوب) في الحكم عام 1184م. لكن: «ارتفاع منزلة أبي الوليد لدى بيت الخلافة أثار الحسد والحقد عليه لدى الفقهاء، الأمر الذي دفعهم إلى توجيه تهمة الكفر والزندقة إلى الفيلسوف ابن رشد عام 1195م. وقد اختلف الروايات في طريقة تكفيره، إلا أنها ترجع في مجملها إلى اشتهاه بالتبحر في علوم الأوائل من الفلاسفة» (ريان، 2000، صفحة 503)

فأمر الخليفة بإحراق كتبه علانية ومنع تداولها، وسرى هذا الأمر على كتب الفلاسفة جميعاً فأحرقت، وقد كان من الممكن: «أن تؤدي هذه المحنة بحياة ابن رشد لولا بقية تقدير لهذا الفيلسوف في نفس الخليفة، الأمر الذي أمر بالاحتفاء بنفيه إلى قرية يهودية تقع في الجنوب الشرقي من قرطبة تسمى ايسانة» (ريان، 2000، صفحة 503)

وحقيقة الأمر أن أبا يوسف كان في حرب الفونس التاسع ملك قشتالة وأحس بحاجته إلى مؤازرة الشعب له، وكانت للفقهاء سلطة كبيرة على جموع الناس وكافتهم، فاستجاب أبو يوسف لدعواهم وأنزل العقاب بأبي الوليد وهذا هو السبب الحقيقي لنكبة ابن رشد، لكن الخليفة ما لبث بعد أن هدأت الأحوال أن: «أخلى سراح ابن رشد وأباح دراسة الفلسفة، ويقال أن جماعة من وجهاء اشبيلية توسطوا لدى الخليفة للإفراج عن الفيلسوف، فأفرج عنه ودعاه إلى بلاطه في مراكش حيث توفي سنة 595هـ/1198م، وعمره اثنتان وسبعون سنة، ودفن بمراكش ثم نقل جثمانه إلى قرطبة حيث دفن إلى جوار أجداده» (ريان، 2000، صفحة 503)

ويؤكد المؤرخون على أن دولة الموحدين عندما قامت على أنقاض دولة المرابطين كانت قد: «استخدمت أقسى الوسائل الدموية في تصفية دولة المرابطين، فقتلوا المحاربين والصبيان والنساء والشيوخ، وحكموا على مدن بأكملها بالموت كما فعلوا في وهران» (أحمد ا.، 2005، صفحة 26)

وقد أدى هذا الفساد والاستبداد والتسلط إلى أن اتخذ ابن رشد موقفاً نقدياً من هذه الأنظمة، فكان جزأه أن حكم عليه بالنفي، وفي هذا يرى محمد عابد الجابري أن: «ابن رشد لم يحاكم ولم تصدر كتبه ولم تحرق بسبب الدين الذي اتخذ خصومه غطاءً ظلماً وعدواناً، كما جرت بذلك عادة المستبدن وسدنتهم، وإنما حوكم بسبب كتاب (الضروري في السياسة) الذي أدان فيه الاستبداد بدون هوادة» (الجابري، 1998، صفحة 67)

4. العلم المدني وعلاقته بالعلوم الأخرى:

لقد حرص ابن رشد على تقسيم وتصنيف العلوم واهتم بتحديد موضوع السياسة، ورأى أن هناك اختلافا جوهريا بين العلوم العملية والعلوم النظرية، حيث رأى أن موضوع العلم العملي يتضمن السياسة والأخلاق، أما موضوع العلم النظري فيشتمل على علم التعاليم بأقسامه، و يشمل الفلك وكل ما يتعلق بالأمور الطبيعية، ولهذا فالعلم المدني كما يسميه ابن رشد، يختلف عن العلوم النظرية، وذلك: «لأن موضوع هذا العلم هو الأفعال الإرادية التي تصدر عنا، ومبادئها الإرادة والاختيار، كما أن موضوع العلم الطبيعي هو الأشياء الطبيعية ومبادئها الطبع و الطبيعة، وموضوع العلم الإلهي الأمور الإلهية، ومبدؤه الله سبحانه وتعالى» (رشد ا.، 1998، صفحة 72)

وبعد ذلك يتناول ابن رشد الفرق بين العلوم النظرية والعلوم العملية على مستوى الغاية والهدف: «إن هذا العلم يختلف أيضا عن العلوم النظرية من جهة أن غاية هذه هي العلم لذات العلم، وإن وجد فيها ما له صلة بالعمل فبالعرض، كما هو الشأن في كثير من الأمور التي ينظر فيه أهل التعاليم، ولما كان هذا العلم الغاية منه هو العمل فقط، فإن أجزاءه المستفادة مما هو عملي تختلف بالقرب منه والبعد» (رشد ا.، 1998، صفحة 72)

وقد رأى ابن رشد أن العلم المدني ينقسم إلى قسمين: قسم يبحث في الأفعال الإرادية والقسم الثاني الكيفية التي ترسخ بها هذه الأفعال في النفوس، حيث قال: «انقسمت هذه الصناعة (العلم المدني) إلى قسمين: قسم أول تذكر فيه الملكات والأفعال الإرادية والعادات جملة... والقسم الثاني يفحص فيه عن الكيفية التي ترسخ بها هذه الملكات في النفوس... ونسبة ما يفحص عنه في القسم الأول من هذا العلم إلى ما يفحص عنه في القسم الثاني، هي كنسبة كتاب الصحة والمرض إلى كتاب حفظ الصحة وإزالة المرض في صناعة الطب» (رشد ا.، 1998، صفحة 73)

وعلى هذا الأساس رأى ابن رشد أن الجزء الأول من علم السياسة متضمن في كتاب أرسطو (الأخلاق إلى نيقوماخوس) في حين يتضمن الجزء الثاني منه كتاب (السياسة) لأرسطو، لكن ابن رشد يذكر بأن كتاب السياسة لأرسطو غير متوفر لديه، لذلك لجأ إلى تلخيص كتاب (السياسة) لأفلاطون، حيث قال في هذا الصدد: « والقسم الأول من هذه الصناعة يتضمنه الكتاب المعروف بـ (نيكوماخيا) لأرسطو، والثاني يفحص عنه في كتابه المعروف بـ (السياسة) وأيضا في كتاب أفلاطون الذي نروم تلخيصه ها هنا نظرا لأننا لم نحصل على كتاب أرسطو» (رشد ا.، 1998، صفحة 73)

ولهذا ينطلق ابن رشد من التصنيف الذي أنجزه أرسطو، حيث صنف أرسطو العلوم إلى قسمين: القسم الأول هو (العلم النظري) ويقدم معارف من شأنها أن يعلمها الإنسان دون أن يكون عليه أن يعملها، والمقصود الأول منها هو (العلم لذات العلم)، ويشتمل هذا القسم على علوم التعاليم (الحساب والهندسة والفلك والموسيقى)، وعلوم الطبيعة (الطبيعات العامة والعلوم المتخصصة في الظواهر الطبيعية المختلفة بما في ذلك علم النفس والطب) أما القسم الثاني فهو (العلم المدني) ويضم المعارف التي من شأنها أن يعلمها الإنسان ويعملها، والمقصود الأول منها هو (العمل) وهي جزآن: الأول هو (علم الأخلاق) وموضوعه تدبير النفس بهدف الحصول على كمالها، والثاني موضوعه تدبير المدينة بهدف الحصول على كمالها وهو (علم السياسة) (رشد ا.، 1998، صفحة 46)

وهو يرى أن علم الأخلاق هو الذي يؤسس علم السياسة، والذي يؤسس (علم الأخلاق) نفسه هو علم النفس، ذلك لأن: «موضوع الأخلاق هو (الملكات والأفعال الإرادية والعادات جملة) وهذه يبحث فيها بحثاً علمياً في علم النفس. وعلم النفس جزء أو فرع من العلم الطبيعي، لأن النفس في أكثر أحوالها لا تفعل ولا تفعل إلا بالجسم، فالفرح والحزن والشجاعة والغضب وغيرها من الأحوال النفسية مرتبطة بالجسم ارتباطاً عضوياً... والجسد جسم كسائر الأجسام هو موضوع للعلم الطبيعي، والعلم الطبيعي في نظر ابن رشد هو النموذج للعلوم كلها لأنه يعتمد الحس والعقل معا (المشاهدة والملاحظة والاستنباط)» (رشد ا.، 1998، صفحة 46، 47)

وهذا العلم الطبيعي حسب ابن رشد هو الذي يؤسس علم النفس، وعلم النفس يؤسس علم الأخلاق. وعلم الأخلاق هو الذي يؤسس علم السياسة، وذلك واضح من خلال أن: «المقصود بـ (السياسة) هنا هو (تدبير المدينة)، وواضح كذلك أن المقصود بالمدينة ليس أرضها ومساحتها ولا منازلها ومبانيها، بل المقصود هم أهلها. ولكن لا من جهة أنهم أجسام، بل من جهة أنهم نفوس تسعى إلى الحصول على كمالها في عيشها المشترك، وإذن فإذا كان (علم الأخلاق) هو علم تدبير نفس الفرد، فإن السياسة هي تدبير نفوس الجماعة» (رشد ا.، 1998، صفحة 47)

5. نظريته في ضرورة الاجتماع البشري:

يرى ابن رشد كغيره من الفلاسفة أن وجود الناس لا يتم إلا بالاجتماع، والاجتماع لا بد له من قانون أخلاقي يحكمه، أي لا يمكن أن يكون إلا بالفضيلة، فأخذهم بالفضائل أمر ضروري لجمعهم، لأنه قد تبين أنه: «لا يمكن لإنسان واحد أن يحصل من هذه الفضائل على الفضيلة الخاصة التي ينفرد بها من

غير أن يعاونه في ذلك أناس آخرون، أعني أن الإنسان يحتاج في حصوله على فضيلته إلى أناس غيره، ولذلك قيل بحق عن الإنسان إنه مدني بالطبع» (رشد ا.، 1998، صفحة 74)

وبيضيف ابن رشد أن الإنسان لا يحتاج إلى هذا التعاون في أمور الكماليات، بل يتعداه إلى جميع الأشياء الضرورية، فليس: «يحتاج إلى هذا التعاون في الكمالات الإنسانية وحدها بل أيضا في جميع الأشياء الضرورية لحياة الإنسان، وهي الأمور التي يشترك فيها معه الحيوان نحوًا من الاشتراك، كالحصول على الغذاء واتخاذ المسكن وارتداء اللباس، وبالجملّة جميع ما يحتاج إليه الإنسان من قبل القوة الشهوانية» (رشد ا.، 1998، صفحة 75)

ويرى أن هذه الحاجات أنواع: فمنها الضروري، والحاجي والتحسيني: «فالضروري وهو ما يتوقف عليه قوام وجوده، إذ لا يقدر إنسان واحد مثلا على أن يقوم بمفرده بما يلزمه من غذاء وسكن وملبس، ومنها الحاجي وهو ما كان من أجل رخاء العيش، مثل أن زيدا من الناس يمكنه أن لا يفلح الأرض ولا يزرع الزرع، لكنه إذا فلاح وزرع عاش عيشة أكثر يسرا ورخاء. ومنها ما هو تحسيني أي على جهة الأفضل، كالإنسان الذي يرتاض منذ صغره على صناعة من الصنائع، ويتمرن عليها زمنا طويلا، فيأتي عمله في هذه الصناعة أجود وأفضل» (رشد ا.، 1998، صفحة 75)

وهذا ما أكدّه من قبل أفلاطون حينما رأى أن الفرد لكي يلي حاجاته المختلفة، ينبغي أن يتعاون مع غيره. والعدالة عنده تعني أن كل فرد لا بد أن يؤدي وظيفته في المجتمع دون أن يتدخل في شؤون غيره، وهذا لاعتقاده بأن الدولة إنما تنشأ أساسا من عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته، فالإنسان حسب أفلاطون: «يكون عادلا على نفس النحو الذي تكون عليه الدولة عادلة، والدولة تكون عادلة، إذا أدت كل طبقة من الطبقات التي تكونها وظيفتها، والفرد يكون عادلا ويؤدي وظيفته الحقّة، إذا أدى كل جزء من الأجزاء المكونة له وظيفته» (أفلاطون، 2004، صفحة 316)

وكذلك أرسطو قد رأى أن الإنسان كائن مدني بطبعه، ومن يستطيع أن يعيش خارج الدولة أو المدينة، فليس إنسانا بل بهيمة أو إلهاء، فالدولة حسب أرسطو هي من عمل الطبع، والإنسان بطبعه: «كائن اجتماعي، وأن هذا الذي يبقى متوحشا بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط أو إنسان أسمى من النوع الإنساني ... وإذا كان الإنسان أشد قابلية إلى ما لا نهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التي تعيش قطعانا فذلك بالبديهة ... والذي لا يستطيع ان يعيش في الجماعة

وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع البتة أن يكون عضوا في الدولة إنما هو بهيمة أو إله» (أرسطو، دون تاريخ، صفحة 96 ، 97)

كما أن الفارابي يؤكد على أن الإنسان مدني بطبعه، وأنه محتاج من الناحيتين المادية والمعنوية إلى أشياء كثيرة، ليس في وسعه أن يستقل بأدائها وينفرد في القيام بها، بل هو محتاج إلى عمل كل فرد في مجتمعه، يقول الفارابي: «وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه، وفي أن يبلغ أفضل كمالاته، إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه، وكل واحد من كل واحد بهذه الحال» (الفارابي، 1986، صفحة 117)

ويشير ابن رشد إلى أن الشرائع ضرورية لتماسك الجماعة كضرورة الغذاء لصحة الأجسام: «فإنه يشبه أن يكون الأمر في الشرائع كالأمر في الأغذية، وذلك أنه كما أن من الأغذية أغذية تلائم جميع الناس أو الأكثر كذلك الأمر في الشرائع، ولهذا المعنى كانت الشرائع التي قبل شريعتنا هذه، إنما خص بها قوم دون قوم، وكانت شريعتنا هذه عامة لجميع الناس» (رشد ا.، مناهج الأدلة في عقائد الملة، 1964، صفحة 220 ، 221)

كما أن هذه الشرائع حسب ابن رشد فيها سعادة للناس، وذلك حين تأمر بالفضيلة وتنهى عن الرذيلة: «فأمرت بالفضائل ونهت عن الرذائل، وعرفت المقدار الذي فيه سعادة جميع الناس في العلم والعمل، أعني السعادة المشتركة، فعرفت من الأمور النظرية ما لا بد لجميع الناس من معرفته، وهي معرفة الله تبارك وتعالى ومعرفة الملائكة ومعرفة الموجودات الشريفة، ومعرفة السعادة، وكذلك عرفت من الأعمال القدر الذي تكون به النفوس فاضلة بالفضائل العملية وبخاصة شريعتنا هذه» (رشد ا.، مناهج الأدلة في عقائد الملة، 1964، صفحة 241)

ولهذا فهو يفضل الشريعة الإسلامية على جميع الشرائع: «فإنه إذا قويست بسائر الشرائع، وجد أنها الشريعة الكاملة بإطلاق، ولذلك كانت خاتمة الشرائع» (رشد ا.، مناهج الأدلة في عقائد الملة، 1964، صفحة 242)

لأن الشريعة الإسلامية هدفها سعادة الإنسان: «إن شريعتنا هذه الإلهية حق، وأنها التي نهبت على هذه السعادة، ودعت إليها التي هي المعرفة بالله عز وجل وبمخلوقاته، فإن ذلك متقرر عند كل مسلم من الطريق الذي اقتضته جبلته وطبيعته من التصديق» (رشد ا.، 1983، صفحة 30)

6. نظريته في الحكومة المثالية:

يرى ابن رشد أن المدينة تكون فاضلة على النحو الذي يكون به الإنسان فاضلاً بجزئه الناطق الذي يسود به على قواه النفسانية الأخرى، أعني المرتبطة بالعقل، وهي الجزء الغضبي والجزء الشهواني الذين منها تأتي الفضائل الخلقية، فالإنسان: «يكون شجاعاً بالجزء الغضبي من النفس في المكان والزمان وبالمقدار الذي توجبه الحكمة. فهو إنما يكون شجاعاً بالجزء الغضبي من النفس إذا استعمله فيما يوجبه العقل، وفي الوقت الذي يجب والمقدار الذي يجب، وكذلك الشأن في فضيلة العفة وفي سائر الفضائل. وبالجمله يكون الإنسان فاضلاً بجميع الفضائل العقلية والخلقية، وتكون الرياسة فيه كرياسة هذه الفضائل بعضها على بعض» (رشد ا، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 77)

وهذا هو العدل الذي بحث فيه أفلاطون، وهو ليس شيئاً أكثر من أن يعمل كل واحد في المدينة العمل الذي هو مهياً له بطبعه، وأن يقوم به على أكمل وجه، فالعدل هو: «أن يفعل كل جزء من أجزائها ما عليه أن يفعل، بالقدر الذي يجب وفي الوقت الذي يجب، وهذا إنما يحصل بالضرورة في أجزاء النفس إذا قادها سلطان العقل، فالحال في المدينة كالحال في النفس» (رشد ا، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 77)

وكان أول ما اهتم به ابن رشد هو تحديد أنواع الحكومات الفاضلة منها وغير الفاضلة، فعرض تصنيف أفلاطون، حيث رأى هذا الأخير أن أنظمة الحكم خمسة وهي: حكومة الفلاسفة وهي الحكومة المثلى، حكومة الكرامة (الديموقراطية)، حكومة الخسة أو رئاسة القلة (الأوليغارشية)، الحكومة الجماعية (الديمقراطية)، حكومة وحدانية التسلط (الطغيان) (رشد ا، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 168)

أما ابن رشد فقد صنف أنظمة الحكم على النحو التالي:

- **المدينة الفاضلة:** ذهب ابن رشد إلى أن المدينة الفاضلة يجب أن تقوم على الالتزام بالفضائل الأخلاقية، وأن تجتمع في حاكمها خمسة شروط وهي: «الحكمة والتعقل التام، وجودة الإقناع، وجودة التخيل، والقدرة على الجهاد ببدنه، وأن لا يكون في بدنه شيء يعوقه عن مزاوله الأشياء الجهادية، فذاك هو الملك على الإطلاق، وسياسته هي سياسة الملك الحق» (رشد ا، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 168، 169)

- **حكومة الكرامة:** وتوجد في المدن التي يتعاون أهلها على طلب الكرامة وبلوغها، والكرامة في حقيقة أمرها إنما تكون بين شخص وشخص إذا اعتقد أحدهما أن للآخر كمالا ما، وأنه لا يعصي له أمر. ومن صفات هذه الحكومة حب القتال والغلبة لكي يظل الإنسان سيّدا ومحافظا على كرامته: «ويظهر أن أكثر الأشياء إجلالا في الكرامة هو حب القتال والغلبة، وأن يظل الإنسان سيّدا، ولا يرضى بأن يكون مسودا يخدم الناس ولا يخدمونه» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 171)

- **حكومة الخسة:** وتعرف عند ابن رشد بسياسة أصحاب الخسة أو النذالة، وهي تتصف بالمبالغة في الخراج والإسراف في النفقة، وسياسة هذه الحكومة هي: «السياسة التي يحرص أصحابها على جمع الخراج والثروة والأخذ من ذلك بما يفوق مقدار الحاجة، ينفقون منه على أنفسهم بإسراف، ولا يشركون في ذلك أحدا ممن هو خارج عنهم» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 172 ، 173)

- **الحكومة الجماعية:** يسميها ابن رشد بالسياسة الجماعية أو مدينة الحرية، وهي الحكومة التي يكون فيها لكل واحد من أهل هذه المدينة مطلق الحرية، وله الحق في التصرف في أي شيء يرغب فيه، وفي ممارسة أي نوع من أنواع السياسات سواء كانت كرامية أو حب المال أو الميل إلى التسلط، وتنشأ في هذه المدينة كل الصنائع، وتكون مُعدة لأن تنشأ فيها المدينة الفاضلة وسائر أنواع المدن. إذن فهذه: «المدينة هي التي ترى العامة فيها أنها أحق بالحرية، لأن كل واحد منهم فيها يعتقد ببادئ الرأي أنه أحق بأن يكون حرا» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 175)

- **حكم الطغاة:** يسميه ابن رشد بحكومة التسلط أو التغلب، ويعتبرها في غاية التناقض مع السياسة الفاضلة، ويرى أن مدن التغلب أو التسلط هي في الحقيقة: «المدن التي يقصد من اجتماع أهلها وسعيهم إلى الكمال قصدا واحدا: وهو قصد الغالب في الوصول إلى ما يضعه غاية لنفسه، وهو شهوة التسلط وحدها، أو شهوة الكرامة أو شهوة اليسار أو شهوة التمتع بالذات أو شهوة هذه جميعها» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 176 ، 177)

7. نظريته في الحاكم الفيلسوف:

يرى ابن رشد أن مسير ومدير العالم واحدا، لذلك ينبغي أن يكون رئيس المدينة واحدا بالضرورة، فعند تأمل القدماء للموجودات رأوا أنها كلها تؤدي إلى غاية واحدة وهو النظام الموجود في العالم، وهذا: «كالنظام الموجود في العسكر من قبل قائد العسكر. والنظام الموجود في المدن من قبل مدبري المدن.

اعتقدوا أن العالم يجب أن يكون بهذه الصفة، وهذا هو معنى قوله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء 22)» (رشد ا.، تحافت التهافت، 1964، صفحة 297 ، 298)

ولهذا أعطى ابن رشد اهتماما كبيرا لرئيس المدينة أو الحاكم، ويرجع هذا الاهتمام لرؤيته في أن الحاكم هو مقوم أساسي من مقومات المدينة، لأن: « المدينة تتقوم برئيس واحد، ورئاسات كثيرة، تحت الرئيس الأول... وذلك أنه كما أن سائر الرئاسات التي في المدينة، إنما ارتبطت بالرئيس الأول، من جهة أن الرئيس الأول، هو الموقف الواحدة واحدة من تلك الرئاسات، على الغايات التي من أجلها كانت تلك الرئاسات، وعلى ترتيب الأفعال الموجبة لتلك الغايات» (رشد ا.، تحافت التهافت، 1964، صفحة 380)

ولهذا يؤكد استحالة وجود ملكان لتسيير شؤون مدينة واحدة: «من المعلوم أنه إذا كان ملكان كل واحد منهما فعله فعل صاحبه، أنه ليس يمكن أن يكون عن تديرهما مدينة واحدة، لأنه ليس يكون عن فاعلين من نوع واحد فعل واحد، فيجب ضرورة . إن فعلا معا . أن تفسد المدينة الواحدة، إلا أن يكون أحدهما يفعل ويبقى الآخر عاطلا، وذلك منتف في صفة الآلهة، فإنه متى اجتمع فعلا من نوع واحد على محل واحد فسد المحل ضرورة، وهذا معنى قوله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء 22)» (رشد ا.، مناهج الأدلة في عقائد الملة، 1964، صفحة 155 ، 156)

وقد وضع ابن رشد الحاكم في أعلى مرتبة وهي مرتبة الفيلسوف أو الحكيم، مؤكدا أنه لا تصلح الدولة إلا بقيادة الفيلسوف، يقول ابن رشد: «ولما تبين من هو الفيلسوف، وتبين أنه لن يرأس هذه المدينة الفاضلة ويدبر أمرها إلا مثل هؤلاء القوم (الفلاسفة)» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 137)

ولهذا رأى ابن رشد على أن الحاكم يجب أن تتوفر فيه شروطا حتى يكون حاكما فاضلا، وتتمثل هذه الشروط التي إذا ما توافرت ساعدته على القيام بمهامه، في:

- مستعدا لتحصيل العلوم النظرية: يرى ابن رشد أن من شروط الحاكم أن تتوفر لديه بالطبع الاستعدادات لتحصيل العلوم النظرية حتى يستطيع أن يميز بين الجوهر والعرض.
- قوي الحافظة: أي أن يتحلى الحاكم بقوة الذاكرة ولا ينسى، وأكد ابن رشد على أن هذه الصفة والتي قبلها من أهم الصفات التي يجب أن يتميز ويتصف بهما الحاكم.

- **مجا للتعلم:** أن يكون الحاكم مجا للتعلم بالفطرة، راغبا ومتشوقا للكمال في جميع أجزاء وفروع العلم، لأن عاشق الشيء يتوق إلى جميع أنواعه.

- **مجا للصدق:** أن يكون الحاكم مجا للصدق كارها للكذب، لأن من أحب معرفة الوجود على ما هو عليه، فهو يحب الصدق، ومن يحب الصدق لم يحب الكذب. (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 137)

- **معرضا عن اللذات الحسية:** يرى ابن رشد أن الحاكم يجب أن يتجنب اللذات الحسية، لأن من اشتدت رغبته وبلغت غايتها في أمر ما رغبت نفسه عن سائر اللذات.

- **أن يكون غير محب للمال:** يعتبر ابن رشد أن المال شهوة، والشهوات لا تليق بمؤلاء الحكام (الفلاسفة).

- **أن يكون كبير النفس (عالي الهمة):** يرى ابن رشد أن الحاكم يجب أن يكون عالي الهمة كبير النفس، لأن المتشوق إلى معرفة الموجودات بأسرها عليه هو كبير النفس. (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 138)

- **أن يكون شجاعا:** يرى ابن رشد أن الحاكم عليه أن يتحلى بالشجاعة، لأن من لا شجاعة له لا يستطيع التخلي عما نشأ عليه من الأقاويل غير البرهانية.

- **أن يكون مجا للخير والجمال:** يرى ابن رشد أن الحاكم يجب أن يكون فيه من الاستعداد لحب الخير والجمال كالعدل وغيره من الفضائل، حيث يقول: «أن يكون فيه من الاستعداد ما تحركه به نفسه لكل ما يراه خيرا وجميلا، كالعدل وغيره من الفضائل، وذلك عندما تكون نفسه النزوعية قوية الإيمان علما وعملا» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 138)

- **أن يكون خطيبا فصيحاً:** يضيف ابن رشد صفة للحاكم، وهي أن يكون خطيبا فصيحاً، حتى يتمكن من أن يعبر بلسانه عما يمر بخاطره إذا تأمل، وإذا ما أراد أن يخطب في قومه ويؤثر فيهم.

هذه الصفات والخصال والشروط التي يجب أن تتوفر في الحاكم حسب ابن رشد، بالإضافة إلى الصفات الجسمية كقوة البنية وحسن القوام. (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 138)

8. نظريته في المرأة:

لقد كان ابن رشد في الكثير من أفكاره السياسية متجاهلا آراء أفلاطون لأنها حسب اعتقاده تتنافى مع تعاليم الإسلام وخصوصا القضايا المتعلقة بالمرأة، ولكنه حاول رغم ذلك توظيف الفكر الأفلاطوني لينتقد

وضع المرأة في المجتمع الإسلامي بصفة عامة والمجتمع الأندلسي بصفة خاصة، فابن رشد: «في عرضه لكتاب أفلاطون (السياسة) يسجل وقفة فلسفية متقدمة، وتمثل قيمة الحداثة في عصره وعصرنا تجاه مسألة المرأة، ويقوم بثورة فكرية ضد الموروث العربي، وتجاه الفلسفة، وضد الفقه المرابطي والموحدي أيضا. إنه وظف أفلاطون لكي يتقدم وينتقد وضع المرأة في المدينة الإسلامية وخاصة الأندلسية، بل يذهب إلى عمق المسألة الحضارية وفق ما نسميه اليوم بالنقد الحضاري عندما يجزم أن سبب مأساة المدينة الإسلامية يرتبط بوضع المرأة داخل الهيئة الاجتماعية» (بوعرفة، 2006، صفحة 272)

وهو يرى أن دور المرأة في المجتمع الإسلامي وفي الأندلس بصفة خاصة، أصبح يقتصر على النسل وخدمة الزوج والإنجاب والرضاعة والتربية، حيث قال: «وإنما زالت كفاية النساء في هذه المدن لأنهن اتخذن للنسل دون غيره وللقيام بأزواجهن، وكذا للإنجاب والرضاعة والتربية، فكان ذلك مبطلا لأفعالهن، ولما لم تكن النساء في هذه المدن مهنيات على نحو من الفضائل الإنسانية، كان الغالب عليهن فيها أن يشبهن بالأعشاب، ولكونهن حملا ثقيلا على الرجال صرن سببا من أسباب فقر هذه المدن» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 125)

وقد تكلم ابن رشد عن المرأة والرجل باعتبارهما من أصل واحد، وهما يشتركان في الغاية، إذ رأى: «أن النساء من جهة أنهن والرجال نوع واحد في الغاية الإنسانية، فإنهن بالضرورة يشتركن وإياهم فيها، وإن اختلفن عنهم بعض الاختلاف. أعني أن الرجال أكثر كدًا في الأعمال الإنسانية من النساء، وإن لم يكن من غير الممتنع أن تكون النساء أكثر حذقا في بعض الأعمال، كما يظن ذلك في فن الموسيقى العملية، ولذلك يقال إن الألحان تبلغ كمالها إذا أنشأها الرجال وعملتها النساء» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 124)

ويشير إلى أن طبع النساء والرجال طبعاً واحداً: «وكان الطبع الواحد بالنوع إنما يقصد به في المدينة العمل الواحد، فمن البين إذن أن النساء يقمن في هذه المدينة بالأعمال نفسها التي يقوم بها الرجال، إلا أنه بما أنهن أضعف منهم، فقد ينبغي أن يكلفن من الأعمال بأقلها مشقة» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 124)

ولهذا اعتبر ابن رشد أن المرأة لا تختلف عن الرجل، فهي إن كانت أقل منه في بعض الأعمال، فهي تتفوق عليه وأكثر مهارة منه في بعضها الآخر كصناعة النسيج والخياطة وغيرهما، ويذهب إلى حد مشاركة المرأة في الحرب وقيادة المجتمع، حيث قال: «نرى نساء يشاركن الرجال في الصنائع، إلا أنهن في

هذا أقل منهم قوة، وإن كان معظم النساء أشد حذقا من الرجال في بعض الصنائع، كما في صناعة النسيج والخياطة وغيرها. وأما اشتراكهن في صناعة الحرب وغيرها فذلك بين من حال ساكني البراري وأهل الثغور، ومثل هذا ما جبلت عليه بعض النساء من الذكاء وحسن الاستعداد، فلا يمتنع أن يكون لذلك بينهن حكيما أو صاحبات رياسة» (رشد ا.، الضروري في السياسة، 1998، صفحة 124 ، 125)

وقد أكد ابن رشد على دور المرأة ومشاركتها للرجل من خلال استشهاده بمواقف الرسول (عليه الصلاة والسلام)، حيث أشار في كتابه: (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) فيما يتعلق بحصول المرأة المحاربة على سهم من الغنائم كالرجل، واستدل ابن رشد بحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام، وهو: «حديث أم عطية الثابت قالت: كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنداوي الجرحى، ونعمر المرضى، وكان يرضخ لنا من الغنيمة» (رشد ا.، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 1995، صفحة 758)

وأشار ابن رشد إلى أن السبب في الاختلاف بين الفقهاء في قضية نصيب المرأة من الغنيمة، هو: «اختلافهم في تشبيه المرأة بالرجل في كونها إذا غزت لها تأثير في الحرب أم لا؟ فإنهم اتفقوا على أن النساء مباح لهن الغزو، فمن شبههن بالرجال أوجب لهن نصيبا من الغنيمة، ومن رآهن ناقصات عن الرجال في هذا المعنى: إما لم يوجب لهن شيئا، وإما أوجب لهن دون حظ الغانمين، وهو الإرضاخ والأولى اتباع الأثر، وزعم الأوزاعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للنساء بخير» (رشد ا.، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 1995، صفحة 758)

9. الخاتمة:

في الأخير يمكن أن نقول بإيجاز أن ابن رشد قد عاش ظروف التسلط والظلم والاستبداد من جانب نظام الحكم، وكان ذلك في ظل دولة الموحدين، حيث ساد التعصب والاضطهاد والقسوة وعدم التسامح. ونتيجة لهذا الفساد والاستبداد والطغيان، اتخذ ابن رشد موقفا نقديا ومعارضاً، واستنكر ظلم وطغيان واستبداد الحكام، من أجل أن تكون المدينة الفاضلة.

ومن خلال دراستنا لطبيعة المدينة الفاضلة من منظور ابن رشد، حاولنا أن نخرج بنتائج من أبرزها: — يعتبر كتاب "الضروري في السياسة" لابن رشد إبداعا في مجال الفلسفة السياسية، لأن المتفحص والقارئ لهذا الكتاب يجد ليس مجرد شرح أو تلخيص فقط لأفكار أفلاطون، بل استطاع تجاوز فلسفة

هذا الأخير المثالية مبنيًا إمكانية قيام مدينة فاضلة، حيث لم يتقيد بطريقة الكتابة التي اعتمدها أفلاطون، طريقة الحوار والجدل، بل تجاوزها إلى خطاب تحليلي تركيبي أي إلى خطاب برهاني باصطلاح ابن رشد.

— ابن رشد لم يحاكم ولم تصادر كتبه ولم تحرق بسبب الدين الذي اتخذ خصومه غطاء ظلمًا وعدوانًا، وإنما حوكم بسبب كتاب (الضرورة في السياسة) الذي أدان فيه استبداد الحكام وطغيانهم وتسلطهم. فكان هذا السبب الجوهري في نكته، والحكم عليه بالنفي.

— إن الحياة التي عاشها ابن رشد وخصوصًا من خلال جانبها السياسي كتدهور الحياة السياسية وسيادة الاستبداد والتسلط والطغيان من جانب الحكام، قد كان لها الأثر الكبير والواضح في اهتمامه بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة والمجتمع الأندلسي بصفة خاصة.

— كان تركيز ابن رشد في فلسفته السياسية على الحاكم لأنه بمثابة الأساس الذي تقوم عليه الدولة، فإذا كان هذا الحاكم صالحًا، وتوافرت فيه جملة شروط الحاكم الصالح كانت الدولة صالحة، ونجحت في تحقيق أهدافها وغاياتها.

— إن السياسة أو الحكومة الناجحة عند ابن رشد لا بد أن ترتبط بالأخلاق، فالأخلاق هي المقوم الأساسي للدولة، وقد ركز على ضرورة ربط النظام السياسي بالفضائل الأخلاقية، ولهذا يؤكد على ضرورة قيام أي نظام سياسي ناجح على أساس الفضائل الأخلاقية.

— اهتم ابن رشد في فلسفته السياسية بقضية المرأة حين أشار إلى أن النساء بإمكانهن أن يصلن إلى مرتبة الرئاسة، وكذلك المشاركة في بناء اقتصاد المجتمع وخصوصًا في بعض الصناعات التي يتفوقن فيها على الرجال كصناعة النسيج والخياطة.

وما نقترحه هو حث النخب الفكرية للاطلاع على تاريخ الفكر السياسي العربي والإسلامي بصفة عامة والخطاب الرشدي السياسي بصفة خاصة ودراسته دراسة موضوعية، لأن ما عاشه ابن رشد من ظلم وقهر واستبداد الحكام، هو ذاته ما تعيشه بعض المجتمعات العربية والإسلامية في وقتنا الراهن. وهذا ما يحتم علينا الرجوع إلى الخطاب الرشدي ومحاولة استلهاهم بعض القيم منه كالاهتمام بالشروط التي يجب أن يتحلى بها الحاكم، وكذا اعتبار أن نجاح الحكومة مرتبط بمدى ارتباطها بالأخلاق، بالإضافة إلى الاهتمام بالمرأة وتفعيل دورها في الحياة السياسية والاقتصادية.

10. قائمة المراجع:

1. ابن رشد. (1964). *تحافت التهافت*. القاهرة: دار المعارف.
2. ابن رشد. (1964). *مناهج الأدلة في عقائد الملة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
3. ابن رشد. (1995). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. بيروت: دار ابن حزم.
4. ابن رشد. (1998). *الضروري في السياسة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. أبو الوليد بن رشد. (1983). *فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال*. القاهرة: دار المعارف.
6. أرسطو. (دون تاريخ). *السياسة*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.
7. أفلاطون. (2004). *الجمهورية*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
8. الصاوي الصاوي أحمد. (2005). *الخطاب السياسي عند ابن رشد*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
9. الفارابي. (1986). *آراء أهل المدينة الفاضلة*. بيروت: دار المشرق.
10. أميرة حلمي مطر. (1995). *الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس*. القاهرة: دار المعارف.
11. عبدالقادر بوعرفة. (2006). *المدينة والسياسة دراسة في (الضروري في السياسة) لابن رشد*. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
12. محمد عابد الجابري. (1998). *ابن رشد سيرة وفكر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. محمد علي أبو ريان. (2000). *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
14. محمد وقيع الله أحمد. (2010). *مدخل إلى الفلسفة السياسية*. دمشق: دار الفكر.
15. مصطفى النشار. (1999). *تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون*. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.